

مدى الكرمل

المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية

برنامج دراسات إسرائيل

ملفات
مدى

تحولات في المشهد السياسي والحزبي الإسرائيلي | ملف رقم 5، 2015
المحرران: إمطانس شحادة ونديم روحانا.

تأثير الأحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في إسرائيل

إيناس خطيب

- تأثير الأحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في إسرائيل

تأثير الأحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في إسرائيل

إيناس خطيب¹

«إن عدم الاستقرار يؤدي إلى الابتزاز والشعبوية اللذين يضران بمجالات الحياة المختلفة».²

يحمل الخطاب الإسرائيلي حول مفاوضات تشكيل الائتلاف الحكومي اعترافاً ضمنياً أن هذه الاتفاقيات ذات طابع «ابتزازي». ومن المقبول في المشهد السياسي الإسرائيلي «اتهام» الأحزاب الصغيرة والأحزاب الفتوية «بالابتزاز»، وعلى رأس قائمة هذه الأحزاب تأتي الأحزاب الدينية الحريدية. من الجدير ذكره أنه ليس ثمة تفسير أو تعريف محدد لمصطلح الابتزاز في السياق السياسي. ولذا، سنستخدم عوضاً عنه المصطلح «جني منافع قصوى» لوصف الظاهرة.³ أما أنواع المنافع، فيمكننا تقسيمها إلى نوعين: الأول هو منفعة مادية ضيقة خاصة، كالحقائب الوزارية، للحصول على تمويل (وميزانيات)؛ أما الثاني فهو في المحور -السياسي العام، كالتأثير على صنع القرار وبلورة السياسات التي تتبناها الحكومة. تعطى الأحزاب الصغيرة أرباحاً أعلى من نسبتها في الائتلاف في حالتين: 1. حين يكون الحزب الصغير حزباً محورياً مهماً، أي إن الائتلاف لا يُشكّل بدون هذا الحزب، وإذا تشكل فلا يصمد بدون استمرار دعمه؛ 2. حين يكون الحزب الذي يشكل الائتلاف على استعداد أن يتخلى عن وزارات ثانوية ومنحها للحزب الصغير مقابل مشاركته في الائتلاف، لأن هذا التنازل لا يشكل خطراً على سياسة الحكومة.⁴ من أبرز الأحزاب الإسرائيلية التي نجحت في استعمال أدوات «جني منافع قصوى» اقتصادية وسياسية الأحزاب الحريدية والمتدينة في إسرائيل.

ترمي هذه الورقة إلى مراجعة استعمال الأحزاب الحريدية والمتدينة لوسائل جني المنافع «الابتزاز

1. إيناس خطيب: مساعدة بحث في برنامج دراسات إسرائيل، مدى الكرمل.
2. من كلمة بنيامين نتنياهو في افتتاحية جلسة الحكومة، أيار 2012، معللاً تقديم انتخابات الكنيست -لدى: إيلي بردنشطان وأريك بندر، نتنياهو صرح: ستجرى الانتخابات في الرابع من أيلول، NRG، 2012/5/7، [http://www.nrg.co.il/online/1/ART2.216/365/html?hp=1&cat=404](http://www.nrg.co.il/online/1/ART2.216/365/http://www.nrg.co.il/online/1/ART2.216/365/html?hp=1&cat=404)
3. المقييس عيدو، 2012، تقسيم أرباح سياسية في إسرائيل: رفع الأملك السياسية لأرباح في مفاوضات التحالف، رسالة دكتوراة في السياسات العامة، الجامعة العبرية -القدس. ص 6.
4. المصدر السابق، ص 10.

• تأثير الأحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في إسرائيل •

السياسي» على مدار السنوات، منذ بدايات تأسيس دولة إسرائيل حتى يومنا هذا. وتدعي الورقة أن تأثير الأحزاب الحريدية في بدايات إسرائيل كان ضئيلاً، مقارنة بتأثير الأحزاب الدينية الصهيونية، وازداد على مر السنوات، وبلغ ذروته في ثمانينيات وتسعينيات القرن المنصرم، إلا أنه أخذ بالتراجع منذ بداية الألفية الحالية، ولا سيما في دورة الكنيست التاسع عشر (2013).

مقدمة

تُصنّف الأحزاب في إسرائيل حسب محور رئيسي سياسي أمني اقتصادي، ومحور ثانوي يرتبط بعلاقة الدين بالدولة. عن هذين المحورين تنتج خمسة معسكرات حزبية رئيسية هي: اليمين، واليمين المتدين، والمركز، واليسار الصهيوني، واليسار غير الصهيوني.⁵ هناك ميزة أخرى قد تتسم بها بعض الأحزاب، تتمثل في أنها فئوية تمثل فئة معينة أو مجموعة معينة تجمعها ثقافة واحدة أو حالة اجتماعية واحدة أو إثنية مشتركة كالأحزاب الحريدية،⁶ وكتلك التي تنتمي إلى معسكر اليمين المتدين كما الأحزاب الدينية القومية. تعمل الأحزاب الدينية القومية حسب تعاليم الحاخام أفراهام كوك الذي دعم الصهيونية وكان شريكاً فعالاً في تطوير الاستيطان اليهودي في فلسطين. أما الأحزاب الحريدية، فقد تحفظت من صبغ اليهودية بصبغة قومية، وبعض فصائلها رفضت الصهيونية ومؤسساتها رفضاً تاماً. على الرغم من أن التيارين ينخرطان في السياسة الإسرائيلية، فإن المتعارف عليه أن التيار الحريدي بطبيعته غير صهيوني.⁷ وما زالت بعض فصائل المعسكر الحريدي المتطرفة تعتمد الموقف اللاصهيوني، وتحفظ من وجود دولة إسرائيل-مثل طائفة «نطوري كارتا» و«مريدي ساتمار». لكن على الجملة، معظم الفصائل الحريدية تنتمي إلى التيار المركزي الذي ابتعد عن المواقف المتطرفة واندمج وشارك في العملية السياسية الحزبية في إسرائيل.

في ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته، زادت قوة الأحزاب الحريدية التي أصبحت أكثر اعتدالاً تجاه الصهيونية والقومية اليهودية وتجاه الإسرائيلية، ويمكن اعتبار حزب «شاس» وليد هذا الاعتدال وصيغة حريدية جديدة. لذا، قام حزبا «يهדות هتوراه» و«شاس» بدور مركزي في السياسة الائتلافية في إسرائيل؛ فقد شكّلا -في معظم الأحيان- القوة التي ترجح كفة الائتلاف (اليمني واليساري على حد سواء)، مما هباً لهما الفرصة في الحفاظ على مصالحيهما الفئوية وتطويرها.⁸ بدءاً من تراجع تاريخ تأسيس الأحزاب الدينية والحريدية في إسرائيل.

5. المصدر السابق.

6. المصدر السابق، ص 22.

7. غدعون دورون ورفقة كوك، 1999، دين وسياسة التعميم: نجاح الأحزاب الحريدية، نُشر في كتاب: أشر أريان وميخال شمير محرران، 1999، الانتخابات في إسرائيل 1996، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ص 88.

8. غدعون دورون ورفقة كوك، المصدر السابق.

• تأثير الأحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في إسرائيل •

ولادة المعسكر الديني الحريدي

في العام 1912، اتحدت عدة منظمات يهودية دينية غير صهيونية وأسست حزب «أغودات إسرائيل» و «بوعلي أغودات إسرائيل». عمل هذان الحزبان في فترة اليبشوف،⁹ واستمرّا في عملهما بعد تأسيس دولة إسرائيل في ائتلاف أسموه «جبهة توراتية» (انتخابات 1952، 1955، 1956). في العام 1992، توّحدت تحت شارة حزب واحد هو «يهדות هتوراه». إلى جانبها كانت هناك أحزاب دينية قومية صهيونية كحزب «همزراحي» و «هبوعيل همزراحي» اللذين توّحدا وأسّسا حزب «المفدال» في العام 1956. في العام 1984، انضم إلى محور الأحزاب الدينية الحريدية حزب «شاس». من الجدير ذكره أن هذه الأحزاب تخدم مصالح جمهور حريدي يطلق على نواته اسم «مجتمع دارس»، أي أنّ نواته هي عبارة عن طلاب مدارس دينية (يطلق عليها بالعبرية «اليشيفاه»)، يعتمدون في معيشتهم على عمل النساء وعلى المساعدات التي يتلقونها من دولة إسرائيل من خلال وزارة الإسكان، ووزارة الأديان، ووزارة التعليم، والتأمين الوطني، ويحظون بالإعفاء من الخدمة العسكرية.¹⁰

أغودات إسرائيل

بدأت «أغودات إسرائيل» («جمعية إسرائيل») عملها وتنظيم صفوفها في العام 1912 كردّ على تنظيمات الحركة الصهيونية. يقف على رأسها مجلس حاخامات التوراة. عملت «أغودات إسرائيل» منذ تأسيسها في فلسطين، إلا أنها لم تنخرط في مؤسسات اليبشوف إلا بعد المحرقة النازية. اختلفت الآراء وتناقضت بين صفوف حاخامات «أغودات إسرائيل» حول تأييد الحركة الصهيونية وأهدافها. فبينما كان هناك تيار معارض للحركة الصهيونية وتأسيس دولة إسرائيل، لأنه يرى أن الاستيطان في «أرض إسرائيل» هو تحضير للخلاص وليس هدفاً بحد ذاته، تعاون تيار آخر مع الحركة الصهيونية وتنظيماتها لخدمة المجتمع الحريدي واستيعاب المهاجرين الجدد الحريديم.¹¹ نشأت منذ أواسط الثلاثينيات أشكال من التفاهم والتعاون بين «أغودات إسرائيل» (ولا سيّما جناحه العمالي، «بوعالي أغودات إسرائيل») والمؤسسات الصهيونية السياسية والاستيطانية، أدت عشية قيام دولة إسرائيل سنة 1948 إلى سحب معارضة الحزب لقيام دولة يهودية، وإلى مشاركته في مجلس الدولة المؤقت، وفي أول حكومة ائتلافية، ولاحقاً في انتخابات الكنيست، وفي لعبة الحكم والمعارضة (الجدول 2).¹² قبلت زعامة «أغودات إسرائيل» بدولة إسرائيل كأمر واقع لكي تستفيد من اللعبة السياسية لخدمة المصالح الروحية والمادية لأتباعه وأنصاره. منذ تأسيسه تعرض

9. اليبشوف: تسمية تطلقها الحركة الصهيونية على مجتمع المستوطنين اليهودي الذي عاش في فلسطين قبل ظهور دولة إسرائيل.
10. شلومو سيفيرسكي وآخرون، 1998، ميزانيات حكومية للوسط اليهودي الحريدي، مركز أدفا.
11. نبيه بشر، 2005، عودة إلى التاريخ المقدس - الحريدية والصهيونية، قدمس للنشر والتوزيع. ص.ص. 221-222.
12. أحمد خليفة، الأحزاب السياسية، داخل كتاب: كميل منصور، (محرر)، 2011، دليل إسرائيل العام 2011، مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ص. 222.

• تأثير الأحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في إسرائيل •

حزب «أغودات إسرائيل» لعدة انشقاقات، ففي الثلاثينيات، انشقت عنه جمعية «نطوري كارتا»، وفي الأربعينيات انشقت عنه حركة «بوعالي أغودات إسرائيل»، وفي بداية الثمانينيات انشق عنه ممثلو الطوائف الشرقية ليؤسسوا حزب «شاس»، وفي نهاية العقد ذاته انشق أتباع الحاخام شاخ ليؤسسوا حزب «ديغل هتوراه». ومن الجدير ذكره أن «بوعالي أغودات إسرائيل» عاد إلى الحزب الأم في أواخر الثمانينيات، وائتلف كل من «ديغل هتوراه» و «أغودات إسرائيل» في كتلة دعيت «يهودت هتوراه» قبيل انتخابات سنة 1992.¹³

يركز الحزب في نشاطه السياسي على القضايا الدينية والاجتماعية التي تؤثر في الطابع العام للدولة ونمط حياة جمهوره ومصالحه، وييدي اهتماماً أقل بقضايا الخارجية والأمن. إلا أن موقفه السياسي يعارض التخلي عن أي شبر من «أرض إسرائيل»، ويشدد على ضرورة تكثيف الاستيطان وتوسيعه في أنحاءها كافة. وهناك من يرى أن المشاعر القومية المتنامية في أوساطه هي واحدة من أهم التغيرات التي طرأت على الحياة السياسية في الثمانينيات والتسعينيات في إسرائيل.¹⁴

يسعى الحزب في مجال القضايا الدينية لتعديل القوانين بحيث تصبح أكثر انسجاماً مع أحكام الشريعة اليهودية بحسب تفسيرها الأوروثونوكسي، وفي المجال الاجتماعي يسعى لزيادة المخصصات الرسمية لشبكة المؤسسات التعليمية والاجتماعية والدينية التابعة له.

في انتخابات الكنيست في الثمانينيات، حصل الحزبان الكبيران الليكود والعمل على عدد من المقاعد شبه متساوٍ. هذه الحالة فتحت باب المفاوضات لنيل أرباح قصوى من الائتلاف على مصراعيه أمام الأحزاب الحريدية، حيث حاول هذان الحزبان استرضاءها لتنضم إلى الائتلاف الحكومي، مما ساهم في تحقيق مكاسب مهمة للأحزاب الحريدية في المجالات الاجتماعية والدينية، مثيراً بذلك حنق الأحزاب العلمانية وجمهورها.¹⁵

ديغل هتوراه

انشق هذا الحزب عن حزب «أغودات إسرائيل» قبيل انتخابات العام 1988. يمثل هذا الحزب أغلبية الطوائف الليتوانية في العالم الحريدي. هذا الانشقاق لم يدم طويلاً، إذ سرعان ما اندمج الحزبان بعد الانتخابات بسبب المنافسة القوية من جانب حزب «شاس» الممثل للطوائف الحريدية الشرقية وبسبب رفع نسبة الحسم آنذاك من 1% إلى 1.5%. لا تختلف مواقف «ديغل هتوراه» من مختلف القضايا عن مواقف «أغودات إسرائيل».¹⁶

13. المصدر السابق.

14. المصدر السابق، ص 223.

15. المصدر السابق، ص 224.

16. المصدر السابق، ص 225.



• تأثير الأحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في إسرائيل •

يهودت هتوراه

هي كتلة انتخابية دينية ألفت عشية انتخابات سنة 1992 من الحزبين «أغودات يسرائيل» و «ديغل هتوراه»، ممثلي الطوائف الأشكنازية الحريدية. انقسم الحزبان في العام 2004، إثر خلاف حول انضمامهما إلى حكومة شارون، إلا أنهما عادا إلى الائتلاف قبيل انتخابات عام 2006. منذ تأسيسها اشتركت «يهودت هتوراه» في جميع الحكومات، ما عدا حكومة يتسحاق رابين في العام 1992 (الجدول 2). يرفض هذا الحزب تولي مناصب وزارية، ويشارك في الائتلاف من خلال تولي منصب نائب وزير ورئاسة لجنة برلمانية مهمة.¹⁷

شاس

أُعلن عن قيام حزب «شاس» في العام 1982 للمشاركة في الانتخابات المحليّة لبلديّة القدس. أُطلق على هذا الحزب الجديد اسم «اتحاد السفاراديم حراس التوراة» واختير الحرفان «ش» و «س» لتمثيله.¹⁸ يُعتبر هذا الحزب أول حزب ديني يمثّل الطائفة الشرقيّة (السفاراديم) في المشهد السياسيّ الحزبيّ في إسرائيل، بعد سنوات من احتكار الأحزاب المتديّنة الإشكنازيّة تمثيل المتديّنين كافّة، وتهميشها لليهود الشرقيّين. عمل الحزب الجديد تحت راية «إعادة المجد التليد». من أهم ما يميز هذا الحزب:

1. أنه حزب يمثل اليهود الشرقيين من حيث الرسالة التي يحملها وجمهور ناخبيه وتركيبه زعامته.
2. أنه حزب حريدي معتدل، مع زعامة دينية ومجلس حكماء التوراة. ولكنه -على العكس من «أغودات يسرائيل»- عمله السياسي غير موجّه إلى الجمهور الحريدي فقط، فهو يسعى كذلك لتوسيع صفوفه بين الجمهور المحافظ. استطاع «شاس» أن يوظف اتفاقيات التحالف الحكومية كوسيلة شرعية من أجل الحصول على الدعم لمؤسساته. احتلّ نواب كنيست عن حركة «شاس» مناصب وزارية استغلّت لتطوير مصالح ناخبيهم.
3. أنه لا يمكن اعتباره حزباً غير صهيوني بوضوح، لكنه لا يعلن عن صهيونيته في الوقت ذاته.

17. المصدر السابق، ص 221.

18. يُعتبر الاسم «شاس» اختصاراً متعارفاً عليه بين المتديّنين اليهود يشير إلى مجموعة الفتاوى الدينيّة اليهوديّة الشفويّة المتناقلة أبا عن جدّ (المشناه)، وخصوصاً تلك المجموعة التي وضعها الحاخام يهودا هناسيه (135-220م)، وهي مقسّمة إلى ستّة أجزاء، ولذلك تسمّى «شيشت سدري مشناه» (بشير، 2006، جدلية الديني السياسي في إسرائيل: حركة شاس كحالة دراسية، مدار -المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيليّة، رام الله، ص. 30).

• تأثير الأحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في إسرائيل •

4. أنه لا يمكن اعتباره حزبًا صقوريًا، وفي بعض الأحيان قد يُخيل لنا أنه حزب حمائي بسبب تصريحات زعيمه الروحي السابق عوفاديا يوسف وتشريعه لإعادة الأراضي المحتلة في حالة وجود خطر على حياة اليهود.
5. أنه يُعتبر حركة شعبية تعمل من الأسفل إلى الأعلى بتمويل من أعلى إلى أسفل لإحداث ثورة اجتماعية اقتصادية بروح دينية. وهذا ما تقوم به «شاس» من خلال جمعية «إل همعيان» حيث تنمّي وتعزز مقومات الدين اليهودي المحافظ، وتعلّم الجيل الناشئ التعاليم التوراتية والمحافظّة عليها، وكذلك تعمّق معرفة الديانة اليهودية، وبخاصة في صفوف اليهود المحافظين. في بداية الطريق، حصلت هذه الجمعية على تمويلها من وزارة الأديان ومن وزارة التعليم.¹⁹

البيت اليهودي:

«البيت اليهودي» - كتلة سياسية دينية (غير حريدية) تشكّلت في أواخر الكنيست السابع عشر عام 2008. تجمع بين التيار الصهيوني الديني واليمين السياسي. وتضم هذه الكتلة حزب «المفدال» الصهيونية المتدينة» الذي يشكل النواة المركزية لهذه الكتلة و «هتيحود هلتومي - الاتحاد القومي» الذي يتشكل من الأحزاب اليمينية: «موليدت» و «تكوماه» و «أحي». إن أحد أهم الأسباب التي دعت «المفدال» إلى تشكيل هذه الكتلة، الذي يمكن اعتباره بمثابة شهادة وفاة لحزب «المفدال»، هو الخلافات والانشقاقات المستمرة داخل صفوف هذا الحزب وأعضائه منذ بداية الثمانينيات حتى إنشاء الكتلة الجديدة. تعود جذور «المفدال» إلى حركة «همزراحي» التي أسسها في شرق أوروبا الراب راينس كاستجابة لنداء هرتسل. هذه الحركة كانت شريكة تاريخية في الحركة الصهيونية على الرغم من الاختلاف الجوهرى بالنسبة لمكانة الديانة اليهودية في الحركة الصهيونية. عند إقامة دولة إسرائيل، شاركت جميع الحركات الدينية والصهيونية الدينية في انتخابات الكنيست الأول تحت اسم الجبهة الدينية الموحدة، وفازت بستة عشر مقعدًا (جدول 2). في الانتخابات الثانية، خاضت الحركات المعركة الانتخابية كل على حدة، وفازت حركة «همزراحي» بمقعدين وحركة «هبوعيل همزراحي»²⁰ بثمانية مقاعد. في الانتخابات الثالثة، التي جرت عام 1955، توحدت حركتا «همزراحي» و «هبوعيل همزراحي» في الحزب الديني القومي الذي اختصرت كلماته بكلمة «همفدال». في هذه الانتخابات، حاز هذا الحزب على اثني عشر مقعدًا. منذ ذلك الحين، شهد هذا الحزب عدة انشقاقات وائتلافات، ولكنه حتى بداية الثمانينيات كان يُعتبر حزبًا صهيونيًا دينيًا

19. يتسحاق جال-نور ودانة بلاندر، 2013، النظام السياسي الإسرائيلي، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. ص. 1076-1078.

20. انبثقت عن حركة «همزراحي» في العام 1922. أمنت هذه الحركة بأهمية القيم الاشتراكية بالإضافة إلى القيم الدينية. اتحدت مع حركة «همزراحي» في العام 1956 لتؤسس حزب المفدال.

• تأثير الأحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في إسرائيل •

معتدلاً (حسب المنظور الإسرائيلي)، حيث إنه كان شريكاً في حكومة بيغين عند توقيع معاهدة السلام مع مصر. بعد هذا أخذ هذا الحزب بالتطرف السياسي والديني. في أواسط الثمانينيات، استطاع جمهور المتزمتين الدينيين القوميين «حرديم دتيمم لتوميم» («حردليم» - الاسم المختصر بالعبرية) السيطرة على حزب «المفدال». هذا الجمهور بغالبية من خريجي مدرسة الرابي كوك الدينية «مركز الرابي». وعلى الرغم من نسبه العدديّة المنخفضة من مجمل السكان اليهود في إسرائيل، فإنّ تأثيره على المجتمع والسياسة بالغ وأكبر بكثير من نسبتهم العددية، خاصة أنه يسيطر على عدة مؤسسات وأطر تعليمية. هذا الجمهور يؤمن بفكرة أرض إسرائيل الكاملة، بالإضافة إلى المبادئ الدينية المتزمتة (من بينها: تعليم الدين والتوراة في مدارسهم؛ زيادة نسبة الولادة؛ الفصل بين الجنسين في جميع المؤسسات). كذلك يدعم هذا التيار الاستيطان في المناطق الفلسطينية المحتلة، بل يُعدّ من المبادرين إليه. المبادئ الدينية هذه تُعتبر تطرفاً قياساً إلى مبادئ حركة «المفدال» السابقة.²¹

في أواخر الثمانينيات، تمكّنت هذه المجموعة من السيطرة على المناصب الأولى والأساسية في حزب «المفدال» واستبعاد جميع القيادات التقليدية فيه، وبهذا أضفت عليه صبغة التطرف الديني والسياسي. في هذه الفترة، بدأ حزب «المفدال» بالتضعف سياسياً، خاصة في منتصف التسعينيات وبعد بدء العملية التفاوضية مع الفلسطينيين. وترجم هذا التراجع إلى خسارة مقاعد في الكنيست. في أواسط التسعينيات، أعاد «المفدال» - بسبب تضعف مكانته - عضو الكنيست السابق «زفولون هامر» الذي اعتُبر معتدلاً دينياً وسياسياً لرأس قائمته الانتخابية لخوض انتخابات عام 1996، وحينها استطاع «المفدال» الحصول على تسعة مقاعد في الكنيست. بعد وفاته في العام 1998، وانتقال زمام الأمور إلى أيدي مندوبي جماعة «حردليم» بقيادة «إيفي إيتام»، المتشدد سياسياً والجنرال في احتياط الجيش الإسرائيلي، تحوّل «المفدال» إلى حزب المستوطنين ورجال الدين «الحردليم». هذه الصبغة كانت السبب في موت حزب «المفدال».

أما كتلة «هئيحود هلتومي - الاتحاد القومي»، فهي عبارة عن ائتلافات بين أحزاب يمينية متطرفة. تشكلت الكتلة في عام 1998، بعد توقيع اتفاقية «واي ريفر» بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، بهدف منع أي انسحاب إسرائيلي من المناطق الفلسطينية أو تفكيك مستوطنات. منذ ذلك الحين، تخوض هذه الكتلة انتخابات الكنيست، ولكن بائتلافات مختلفة. النواة الأساسية والثابتة لهذه الكتلة هي حزبا «موليدت» سابقاً (بقيادة «رحبعام زئيفي»)، وحزب «تكوماه» (بقيادة «حنان بورات»). شاركت الكتلة في عام 1999 لأول مرة في انتخابات الكنيست. في انتخابات عام 2003، ائتلفت الكتلة مع حزب «يسرائيل بيتنو - إسرائيل بيتنا» واستبدل «رحبعام زئيفي» - بعد مقتله عام 2001 على أيدي فلسطينيين في فندق «هيات ريجينسي» في القدس - بـ «بيني أيلون». ومنذ

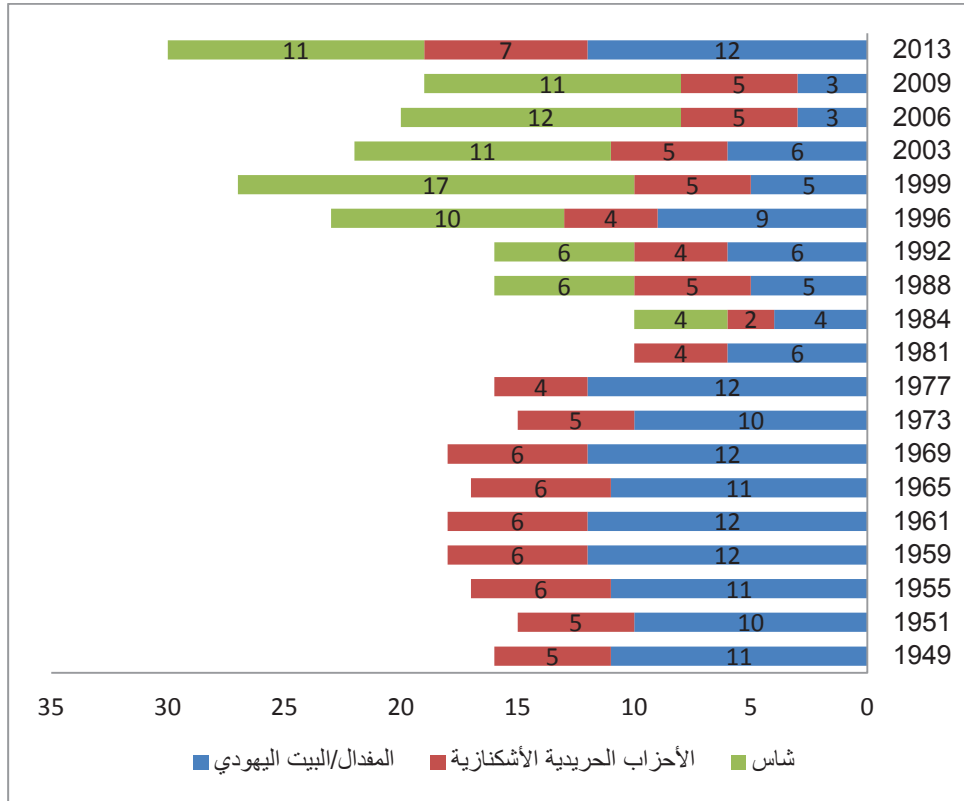
21. بن مثير يهودا، 2008، صعود وسقوط «المفدال»، المعهد الإسرائيلي الديمقراطي.

• تأثير الأحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في إسرائيل •

العام 2006 إلى الآن، تخوض الكتلة الانتخابية مؤتلفة مع حزب «المفدال». وقد كان هذا التحالف مؤشراً للتطرف الذي حصل في صفوف «المفدال».

بغية توضيح العلاقات بين الأحزاب الدينية-الحريدية والائتلافات الحكومية، والتغيرات التي طرأت عليها، سوف نتعامل مع ثلاث مراحل (إذ لكل مرحلة ملامحها السياسية والمؤسسية الخاصة) تعكس تطوراً داخل الأحزاب الدينية وفي المشهد السياسي والحزبي الإسرائيلي. من خلال متابعة الحقب الزمنية، سنقف عند صعود وتراجع تأثير الأحزاب الدينية والحريدية منذ تأسيس دولة إسرائيل حتى يومنا هذا.

الجدول 1: عدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب الدينية والحريدية على مر السنوات



المصدر: موقع الكنيست.²²

²² الموقع الرسمي للكنيست الإسرائيلي. <http://main.knesset.gov.il/mk/elections/Pages/default.aspx> تاريخ الزيارة: 2014/09/26.



• تأثير الأحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في إسرائيل •

المرحلة الأولى - مرحلة التعاون (1948-1977)

«قبل الإعلان عن إقامة دولة إسرائيل، طالبت قيادة أגودات إسرائيل، رئيس الوكالة اليهودية آنذاك، دافيد بن غوريون، في رسالة في العام 1938، بالحفاظ على الشروط التالية في الدولة اليهودية المزمع إقامتها من أجل بلوغ موافقة القيادة الحريدية على إقامة مثل هذه الدولة:

1. «الحفاظ على الفرائض الدينية في مؤسسات الدولة، والحفاظ على قدسية السبت والأعياد، والحفاظ على أحكام الأحوال الشخصية والحفاظ على الشروط الدينية في المأكل والمشرب (الكوشير).

2. منح الحريديم الحق في الاحتفاظ بشؤونهم الدينية من دون تدخل (مؤسسات) الدولة.

3. للحريديم الحق في الاحتفاظ على حكمهم الذاتي الثقافي، على صعيد التربية والتعليم (ومدارس ومعاهد تعليمية خاصة بهم)، إلى جانب دعم مؤسسات الدولة على الصعيد المادي لهذه المؤسسات التعليمية.

4. منح الحريديم ترتيبات خاصة للدفن والذبح من دون تدخل من جانب مؤسسات الدولة.

5. أن يُسمح للحريديم بإقامة محاكمهم الخاصة والاعتراف بها في القانون والدستور.»²³

هذه المطالب جاءت نظرًا لاحتياجات اليهودي المؤمن الذي يحتاج إلى بيئة دينية ذات طابع ديني، والذي رأى أن وظيفة السلطة هي تأمين هذا الطابع.²⁴ «أما رد دافيد بن غوريون على مطالب الحريديم، فكان على النحو التالي:

1. إن الدولة ستقرر من حين لآخر دستورها واحتياجاتها على ضوء مواقف الشعب.

2. سيضمن الدستور حرية الضمير والدين، وأن كل مجموعة تستطيع في إطار الدستور ترتيب احتياجاتها الدينية بقواها الذاتية إذا كانت ثمة حاجة لذلك.

3. ستكون أعياد شعب إسرائيل (ويوم السبت) الأعياد الرسمية في الدولة وأيام الراحة، وسيُسمح لأبناء الديانات الأخرى الحفاظ في أمكنة سكنهم على أعيادهم الدينية الخاصة.»²⁵

اعتُبرت هذه الرسالة وعودًا من دافيد بن غوريون لزعيم أגودات إسرائيل مهدت لمشاركة أגودات إسرائيل في مجلس الشعب ومجلس الدولة المؤقت، وفي التحالف الحكومي حتى عام 1952. مع هذا،

23. نبيه بشر، المصدر السابق، ص 225.

24. أسعد غانم، 2005، الهامشيون في إسرائيل: تحدي الهيمنة الأشكنازية، مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله.

25. نبيه بشر، المصدر السابق، ص 226.

• تأثير الأحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في إسرائيل •

كانت هناك طرق غير مباشرة مكنت أعودات إسرائيل من أن تكون جزءاً من التحالف الحكومي، تُرجمت بتعيين أعضاء كنيست من أعودات إسرائيل كنواب وزراء حين يكون رئيس الحكومة هو الوزير في تلك الوزارة.²⁶

بعد تأسيس دولة إسرائيل، كان هناك اتفاق وتسوية بين المجموعات اليهودية المختلفة (الحريدية والدينية والعلمانية) في المجتمع اليهودي. هذه التسوية ساعدت في بلورة ترتيبات الستاتيكو في المواضيع الجوهرية التي تخص الدين والدولة، مثل قوانين الأسرة، والتعليم، والخدمة العسكرية، و قدسية السبت وقوانين الكوشير. بلُورت ترتيبات الستاتيكو بالتدريج بواسطة اتفاقيات التحالف بين حزب «مباي» والأحزاب الدينية القومية، بينما بقيت الأحزاب الدينية الحريدية في الخارج. كانت نتائج هذه الترتيبات: 1. اعتراف قانون التعليم الإلزامي باستقلالية تيار التعليم الديني والحريدي. 2. توفير تمويل للمؤسسات الدينية. 3. اتفاقيات خاصة مثل إعفاء طلاب اليشيفاه من الخدمة العسكرية، ومنع السفريات العمومية أيام السبت.²⁷ هذا الترتيب ميّز الحقبة الأولى ونظّم علاقة التيارات الحريدية والدينية مع الدولة، وحافظ عليها وضمن تعاونها طوال هذه الحقبة.

المرحلة الثانية - مرحلة التأثير وجني الأرباح (1977-2009)

في سنوات الستين، حصلت تغيّرات اجتماعية وسياسية داخل المجتمع الإسرائيلي أثّرت على علاقات المتدينين والعلمانيين داخل هذا المجتمع؛ إذ أصبح المجتمع أكثر علمانية، والمتدينون أكثر تديناً، وبخاصة بعد الحرب في العام 1967، حيث زادت نظرة الخلاص الدينية تطرفاً.²⁸ أما من الناحية السياسية، فقد تبلور الخطاب السياسي الإسرائيلي حول محور الحمايم والصقور في مسألة الضفة وقطاع غزة.²⁹ بعد إنشاء حركة «غوش إيمونيم» في العام 1974، صار هناك تداخل وتشابك واسعاً بين التدين والصقورية، وأصبحت المواقف بشكل عام يمينية أكثر في كل ما يتعلق بمسائل السياسة الخارجية والأمن، وبالأخص في كل ما يتعلق بإعادة الأراضي المحتلة. يعتبر العام 1977 عامّاً مفصلياً في علاقات الأحزاب الدينية الصهيونية وحزب «مباي»، حيث ترك الأولون الشراكة بينهم وبين «مباي» ليتحالفا مع حزب «الليكود» الحاكم لتصبح مسألة أرض إسرائيل الكبرى على رأس سلّم أولوياتهم. وهكذا نشأت قسمة جديدة بين الأحزاب الدينية المختلفة، بحيث صب حزب المفدال جل اهتمامه في المسائل السياسية والأمنية والاستيطانية، بينما استلمت الأحزاب الدينية الحريدية المسائل التي تخص الدين والدولة.³⁰

26. يتسحاق جال-نور ودانة بلاندر، المصدر السابق، ص.ص. 1074-1075.

27. المصدر السابق، ص 1042.

28. المصدر السابق، ص 1044.

29. أسعد غانم، المصدر السابق، ص 110.

30. يتسحاق جال-نور ودانة بلاندر، المصدر السابق، ص 1044.



• تأثير الأحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في إسرائيل •

في العام 1984، ظهر على الساحة السياسية حزب حريدي جديد؛ «شاس». ظهور هذا الحزب عزز من تقسيم الأدوار والمهام بين الأحزاب الدينية الصهيونية والحريدية؛ حيث رفع «شاس» راية التدين وراية تمثيل الشرقيين المضطهدين. إلى جانب التقسيم الجديد وظهور حزب يحمل راية فئة مضطهدة اجتماعياً واقتصادياً، أفرزت نتائج الانتخابات في الثمانينيات تعادلاً بين الحزبين الأكبرين، فأصبحت الأحزاب الحريدية لسان الميزان. هذه الظروف -مجتمعة- ساعدت على رفع شأن الأحزاب الدينية الحريدية، وعلى ازدياد قوتها وسلطتها، وعلى ازدياد محصلة المنافع التي طالبت فيها باتفاقيات الائتلاف الحكومية التي لم تشترك فيها منذ تأسيس دولة إسرائيل. في نهاية سنوات التسعين، بدأت بنود «الستاتيكو» تتغير؛ لم يكن هذا من خلال سن قوانين أو سياسة حكومية معلنة، بل نُفِذت على أرض الواقع. مع مرور الوقت، وبسبب ازدياد الشرخ بين الصقور والحمام، زاد التداول بمسائل الأمن والسياسة الخارجية على حساب مسائل الدين والدولة -تلك المسائل التي خلقت اتفاقيات «الستاتيكو». نتيجة لهذه الحالة، انتقلت هذه المسائل إلى أيدي الأحزاب الحريدية، التي أصبحت تدرك أنه لا يمكنها أن تحوّل دولة إسرائيل إلى دولة يهودية متدينة، ولهذا انتهجت خطأً آخر هو الدفاع عن الوجود والنضال من أجل المواضيع ذات الشأن الأكبر بالنسبة لهم -مثل تجنيد طلاب «اليشيفا» للخدمة العسكرية، وقدسية يوم السبت.³¹

بعد أن احتلت الأحزاب الحريدية «منصب» لسان الميزان في الائتلافات الحكومية، وأصبح بمقدورها جني أرباح قصوى لدعم مؤيديها، أسست زعامة شاس جمعية «إل همعيان»، وهدف هذه الجمعية توفير وتحسين ظروف مؤيدي الحزب الاجتماعية والتعليمية. وأصبحت الجمعية الشريان الذي تمرّر من خلاله الموارد الحكومية لتمويل المؤسسات الدينية وشبكات التعليم المستقلة وخدمات الرفاه.³² لا تختلف الأحزاب الحريدية عن «شاس»؛ فطموحها هو تعزيز دور الديانة اليهودية في حياة الفرد والجماعة في المجتمع الإسرائيلي. تترجم هذه الطموحات في زيادة عدد الكُنُس وبرك الطهارة، والمحافظة على قدسية السبت، وزيادة عدد المدارس الدينية، وتعليم التوراة بشكل مكثف. ومن هنا نرى أن التأثير على سياسات الأمن والسياسات الخارجية ليس في سلّم أولوياتها، وإنما التأثير على السياسات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية التي تصب في مصلحة جمهور ناخبها.³³ ويتميز «شاس» عن الأحزاب الحريدية الأشكنازية أن عمله لا يقتصر فقط على تقديم الخدمات للفئة الحريدية الشرقية، بل يستهدف اليهود الشرقيين بعامّة.

استطاع «شاس»، بين السنوات 1991-1998، أن يضاعف تمويل مؤسساته التعليمية بست مرات،

31. يتسحاق جال-نور ودانة بلاندر، المصدر السابق، ص.ص. 1044-1046.

32. غدعون دورون ورفقة كوك، المصدر السابق، ص 94.

33. يوآف بيلد، 2001، النجاح الانتخابي المستمر لشاس: تحليل حسب موديل تقسيم العمل الثقافي، نُشر في كتاب: أشر أريان وميخال شمير (محرران)، 2001، الانتخابات في إسرائيل 1999، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.

• تأثير الأحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في إسرائيل •

على الرغم من أن عدد الطلاب لم يزدد بهذه النسبة. إثر هذه الزيادة وهذا التمويل، تعرض حزب «شاس» للانتقاد والتحقيق من قبل مراقب الدولة. ففي سنوات الثمانين، شملت اتفاقيات التحالف الحكومية بنداً يدعى «الأموال الخاصة»؛ وهو عبارة عن دعم مباشر من ميزانية الدولة لمؤسسات غير حكومية تابعة للأحزاب الدينية وللأحزاب الحريدية. مُررت «الأموال الخاصة» لهذه المؤسسات بطريقتين: الأولى من خلال قانون الموازنة العامة، والثانية من خلال ميزانيات الوزارات التي كانت بأيدي وزراء ممثلين عن هذه الأحزاب، كوزارة التعليم ووزارة الأديان ووزارة الداخلية. استمر العمل بهذا البند حتى عام 1992، عندما أمرت محكمة العدل العليا بإلغائه، ومنعت إدخاله إلى قانون الموازنة العامة. ولكن بالرغم من هذا، وُجدت طرق بديلة لتلقي التمويل لهذه المؤسسات من خلال استثنائها أو حتى ملاءمة مواصفاتها لشروط التمويل الوزاري.

أما في ما يخص الدين والدولة، فتركز عمل «شاس» في سنّ قوانين ثانوية (عن طريق السلطات المحلية أو أوامر الوزير) تتميز بأنها تقنية وعملية وإدارية مثل الإصلاحات والأوامر الإدارية. أما السبب في ذلك، فهو لتنفيذ السياسات والامتناع عن النزاعات المبدئية، وفي معظم الأحيان لا تُسنّ هذه القوانين في الكنيست، بل بواسطة قوانين مساعدة وتعليمات من الوزارات أو السلطات المحلية، لذلك لا توجد ضرورة أو حاجة إلى موافقة الحكومة أو بصمّتها. وثمة طريقة أخرى لتنفيذ المصالح، وذلك عبر نقل الصلاحيات للسلطات المحلية.³⁴

إجمالاً، يمكننا القول إن المرحلة الثانية تميزت بقدرة الأحزاب الحريدية عامة، وحزب «شاس» خاصة، على جني أرباح اقتصادية ومعنوية عالية للفئات الاجتماعية التي تمثلها. ساهم في ذلك التحولات في المنظومة الحزبية والسياسية في إسرائيل، والتعادل الانتخابي بين معسكري اليسار واليمين الصهيونيين، وتحولات ديموغرافية واجتماعية وسياسية في المجتمع الإسرائيلي نفسه.

المرحلة الثالثة – التراجع (2009-2014)³⁵

في العام 2008، وبعد أن استقال رئيس الحكومة آنذاك إيهود أولمرت من منصبه، أوكلَ رئيس الدولة السابق شمعون بيرس تشكيل حكومة جديدة لرئيسة حزب «كديما» في حينه تسيبي ليفني. إلا أنها لم تستطع تشكيل الحكومة، وادعت أن سبب فشلها هو مطالب الأحزاب الحريدية التي وصفتها كمطالب «ابتزازية»، وصرحت أنها لن ترضخ لابتزازهم، وأنها تفضل الذهاب لانتخابات جديدة. كانت هذه المرة الأولى التي يصرح فيها عضو كنيست أوكلَ بتشكيل الحكومة بعدم انصياعه لمطالب الأحزاب الحريدية. ويمكننا اعتبار هذه الخطوة كبدائية مرحلة التراجع

34. يتسحاق جال-نور ودانة بلاندر، المصدر السابق، ص.ص. 1076-1094.

35. نصف المرحلة بعد انتخابات الكنيست الثامن عشر بمرحلة التراجع وهي تستمر حتى يومنا هذا.



• تأثير الأحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في إسرائيل •

في مكانة وتأثير الأحزاب الحريدية.³⁶ في العام 2012، ألغت محكمة العدل العليا قانون «طال» (ينص هذا القانون على تأجيل الخدمة العسكرية لطلاب المدارس الدينية لمدة خمس سنوات - يرد في الأمثلة لاحقاً). تزامن إلغاء القانون مع الموجة الثانية للاحتجاج الاجتماعي الاقتصادي³⁷ والتي شملت تيارين، الأول طالب مرة أخرى بتحسين شروط مَنالِيّة السكن والمعيشة (هذا كان المطلب الرئيسي في موجة الاحتجاج الأولى التي كانت عام 2011)، والثاني طالب بتجنيد الحريد المرفَع شعاع المساواة في العبء. طغى التيار الثاني على الموجة الاحتجاجية الثانية، وأطلق عليها «احتجاج المغفلين». شارك في هذا الاحتجاج عشرات الآلاف الذين طالبوا بتجنيد الحريد. كان من بين المشاركين في هذا الاحتجاج رئيس حزب «يش عتيد»، يئير لبيد، الذي تبنى شعار الاحتجاج ليصبح الشعار المركزي لحملة الانتخابية عام 2013، المطالبة بتجنيد الحريد ومشاركتهم في العبء.³⁸

بعد انتخابات الكنيست التاسع عشر في العام 2013، أُوكل بتشكيل الحكومة بنيامين نتنياهو، رئيس حزب «الليكود»، الذي تخلى في هذه الدورة عن الائتلاف مع الأحزاب الحريدية، ولا سيما بعد النجاح الكبير لحزب «يش عتيد» وحزب «البيت اليهودي» في انتخابات الكنيست التاسع عشر، إذ حصل الأول على تسعة عشر مقعداً، وحصل الثاني على اثني عشر مقعداً. نادى هذان الحزبان خلال حملتهما الانتخابية بترويض تأثير الأحزاب الحريدية على المشهد السياسي والاجتماعي في إسرائيل. لم يتخلّ نتنياهو عن الأحزاب الحريدية فقط، بل فضّل أشد خصومهم عليهم، وشكّل ائتلاًفاً مع «البيت اليهودي» و «يش عتيد» وحزب «الحركة» (الذي ترأسته تسيبي ليفني)، الذين ما إن باشروا عملهم الوزاري حتى بدأوا بالتضييق على المجتمع الحريدي. فعلى سبيل المثال، قُلّصت مخصصات التأمين للأطفال، وهي التي يُعتبر الحريدون من المنتفعين الأساسيين منها. وكذلك جرى تعديل قانون الخدمة العسكرية الذي يلزم الفتيان الحريدتين بالخدمة العسكرية، وفي حالة عدم الالتزام ستعاقب المدارس الدينية التي يتعلم فيها الراضون للخدمة العسكرية أو المدنية. بالإضافة إلى هذا، طالب الوزير بِنِتّ («البيت اليهودي») أن تعاد المدارس الدينية إلى سلطة وزارة الخدمات الدينية التي يقف على رأسها، لكي يستطيع معاينة المدارس الدينية التي يرفض طلابها الالتحاق بالخدمة العسكرية أو المدنية من خلال تقليص الميزانيات أو قطعها بتاتاً.³⁹

36. أطيلة شومفلي، ليفني ستقول للرئيس: فشلت وسنذهب للانتخابات، واينت، 2008/10/26. <http://www.ynet.co.il/>

[articles/0,7340,L-3612913,00.html](http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3612913,00.html) تاريخ الزيارة 2014/11/3

37. الموجة الأولى من الاحتجاج الاجتماعي كانت في صيف العام 2011، إثر غلاء المعيشة وارتفاع أسعار البيوت تحديداً. أما الموجة الثانية، فكانت في صيف العام 2012، حاول فيها المحتجون إعادة الكرة لعدم تحقيق أهدافهم في الجولة الأولى.

38. «احتجاج المغفلين»، غلوبس، 2012/07/07. <http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000763418> تاريخ الزيارة: 2014/09/30.

39. موران أزولاي، 67:1، الكنيست يقر قانون التجنيد، واينت، 2014/03/12. <http://www.ynet.co.il/>

[articles/0,7340,L-4497992,00.html](http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4497992,00.html) تاريخ الزيارة 2014/09/30. وكذلك: يائير إيتنجر، بِنِتّ في وزارة الأديان: مكنة وظائف

وفرص عمل أم تغيير حقيقي؟ هآرتس، 2013/03/15. <http://www.haaretz.co.il/news/elections/.premium-1.1965556> تاريخ الزيارة: 2014/09/17.

• تأثير الأحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في إسرائيل •

والسؤال الذي يطرح هنا: هل يمكننا اعتبار هذه الخطوات مؤشراً لبداية تراجع تأثير الأحزاب الحريدية في صنع القرار، أم إنها مجرد مرحلة عابرة؟ ففي بداية شهر سبتمبر / أيلول، عام 2014، وبسبب خلافات بين رئيس الحكومة نتنياهو ووزير المالية لبيد، أعلنت الصحف أن الأول يحاول التقرب من الأحزاب الحريدية مرة أخرى لضمهم إلى صفه إن استقال لبيد وحزبه «يش عتيد» من الائتلاف الحكومي. إلا أن هذا لا يعني أن القرارات والقوانين التي سُنت ستلغى إن انضمت الأحزاب الدينية إلى الائتلاف الحكومي.⁴⁰

إذًا، من ملامح المرحلة الحالية (مرحلة تراجع تأثير الأحزاب الحريدية على صناعة القرار في إسرائيل) عدم إشراك الأحزاب الحريدية في الائتلاف الحكومي، وسنّ قوانين وتنفيذ سياسات تلحق الضرر في إنجازات الأحزاب الحريدية، خاصة المنافع المالية الاقتصادية والخدمة العسكرية، دون أن يؤدي ذلك إلى تآكل جدّي في اتفاق «الستاتيكو» القائم.

أمثلة من مطالب الأحزاب المتدينة الحريدية على مر السنوات:

وزارة الأديان: تقدم وزارة الأديان الخدمات الدينية للطوائف الدينية كافة، وهي مسؤولة عن سنّ الأنظمة الدينية، ومراقبة الأماكن المقدسة ودعم المؤسسات الدينية ماليًا. أُسست الوزارة في العام 1949، بعد ضغوط مارسها الأحزاب الدينية آنذاك. أما وزراء الأديان، فمنذ العام 1955 حتى 1999 كانوا ينتمون إلى حزب «المفدال»، ومنذ العام 1999 حتى إلغاء الوزارة في العام 2003 شغل المنصب وزير من حزب «شاس». بعد العام 2003، وُزعت مسؤولياتها بين مكاتب رئيس الحكومة ووزارة التربية والتعليم ووزارة القضاء والسلطات المحلية التابعة لوزارة الداخلية. في العام 2008، أُعيد تأسيس الوزارة في عهد حكومة إيهود أولمرت كجزء من التزاماته تجاه حزب «شاس»، وسُميت «وزارة الخدمات الدينية»، وترأسها وزير من حزب «شاس»؛ وفي الحكومة الحالية وسّع بنيامين نتنياهو الوزارة كجزء من التزامه تجاه حزب «البيت اليهودي»، ويقف على رأس وزارة الخدمات الدينية وزير من هذا الحزب.⁴¹

بعد إعادة تأسيس الوزارة في العام 2008، زادت ميزانية الوزارة في العام الأول (2009) بنسبة 50% (مقارنة بعام 2008)، وبلغت 430 مليون شيكل. في ذلك العام، بنت الوزارة ورّمت نحو 500 مبنى ديني (يهودي). وفي العام 2011 حصلت الوزارة على زيادة في الميزانية بلغت 34%

40. يوسي فرط، نتنياهو يشتمّ راحة انتخابات ويتذكر الحريد، هآرتس، 12/09/2014. <http://www.haaretz.co.il/news/politi/premium-1.2431602> تاريخ الزيارة: 29/09/2014.

41. يتسحاق جال-نور ودانة بلاندر، المصدر السابق، صفحة 1047. وكذلك: شاحر إيلان، منذ إعادة تأسيسها، ارتفعت ميزانية وزارة الأديان بأكثر من 50%، هآرتس، 29/03/2009. <http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.1252927> تاريخ الزيارة: 17/09/2014.



• تأثير الأحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في إسرائيل •

في بداية العام، لتصل نسبتها 82% خلال العام ذاته (من 279 مليون شيكل إلى 510 مليون شيكل).⁴² من الجدير ذكره أن ميزانية المباني الدينية تمكّن الأحزاب الدينية من نقل ميزانيات كبيرة لجمعيات تعود لنشطاء حزيين مقربين، وهي كذلك تُستخدم مراكز توبة. وهناك من ينتقد هذه الميزانيات على أنها تُستخدم لشراء أصوات الناخبين.⁴³

يقف على رأس وزارة الخدمات الدينية في الحكومة الحالية الوزير نفتالي بينت رئيس حزب «البيت اليهودي». وحسب التقارير، إن حزب «البيت اليهودي» كان قد طالب في مفاوضات الائتلاف أن تعاد للوزارة صلاحيات أساسية كانت قد انتزعت منها عند حلّها، وهي المحاكم الدينية (التي انتقلت صلاحياتها لوزارة القضاء)، وصلاحيات تمويل ميزانيات المدارس الدينية (الشيفاء)، التي انتقلت صلاحياتها لوزارة التربية. وعلى ما يبدو، إن مسؤولية المدارس الدينية هي التي ستعاد إلى الوزارة، وذلك أن هناك معارضة شديدة لإعادة سلطة المحاكم الدينية لوزارة الخدمات الدينية، لأن هذا من شأنه أن يبطل المراقبة الخارجية على المحاكم الدينية وقد يوسع صلاحيات هذه المحاكم. وعلى ما يبدو، إن طلب الوزير بينت أن يعيد مسؤولية ميزانيات المدارس الدينية لوزارة الخدمات الدينية ينبع من مسألة «المساواة في العبء»؛ لأنه بهذه الطريقة يستطيع معاقبة الحريدين الذين يرفضون الخدمة العسكرية عن طريق تقليص ميزانية المدارس الدينية التابعة لهم.⁴⁴

من هو يهودي؟ وقانون العودة: اختزل سؤال من هو يهودي بعد تأسيس دولة إسرائيل في قانون العودة (1950)، والذي يمنح كل يهودي الحق في القدوم إلى دولة إسرائيل ونيل المواطنة فيها على نحو فوري. ولذا، إن تحديد من هو يهودي يحمل في طياته وجهين: الأول أن القانون يصبغ باب دخول المواطنة بصبغة دينية، ويربط الانتماء الديني بالقومي، وهو ما ينتج عنه دمج غير قابل للتجزئة بين الدين والقومية والدولة. أما الوجه الثاني، فإن القانون يعطي الشريعة اليهودية الأرثوذكسية حق تقرير الانتماء إلى اليهودية.

لم يحدد قانون العودة من هو يهودي، وكان لموظفي وزارة الداخلية متسع لتسجيل المهاجرين لدولة إسرائيل كيهود كيفما يرون. في العام 1958، أعلن وزير الداخلية إسرائيل بار يهودا عن تعليمات لموظفي وزارة الداخلية أن اليهودي هو من يصرح أنه يهودي، أو طفل لوالدين صرّحا أنه يهودي وإن كان أحدهما غير يهودي. هذا الإعلان أثار سخط الأحزاب الدينية، مما جعل بن غوريون يرسل إلى خمسين من «حكماء إسرائيل» ليبثوا في مسألة من هو يهودي؟ معظمهم اعتمد

42. تومر أفيتال، لهذا يوجد تمويل: ميزانية وزارة الأديان سترتفع بنسبة 34% هذه السنة، *كلكالست*. 2011/01/16. <http://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3483642,00.html> تاريخ الزيارة: 2014/09/17. وكذلك: تسفي زرحيا، ميزانية وزارة الخدمات الدينية تقرّبا ضوعفت في عام واحد، *ذا ماركر*. 2011/03/22. <http://www.themarker.com/news/1.606330> تاريخ الزيارة: 2014/09/17.

43. تسفي زرحيا، المصدر السابق.

44. يائير إيتنجر، بينت في وزارة الأديان: ماكنة وظائف وفرص عمل أم تغيير حقيقي؟ *هآرتس*، 2013/03/15. <http://www.haaretz.co.il/news/elections/premium-1.1965556> تاريخ الزيارة: 2014/09/17.



• تأثير الأحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في إسرائيل •

وجهة النظر الأرثوذكسية: أن الشريعة هي الأساس في الانتماء إلى الشعب اليهودي، وأن الدين مشابه للقومية، وعلى هذا الأساس عدلت تعليمات تسجيل النفوس في وزارة الداخلية، وأصبحت: أن اليهودي هو من وُلد لأم يهودية ولا ينتمي إلى ديانة أخرى، أو تهوّد حسب الشريعة.

في نهاية الستينيات، وبعد دعاوى قضائية، سمحت محكمة العدل العليا تسجيل أطفال كيهود في دائرة النفوس لأم غير يهودية، وهو ما أثار سخط الأحزاب الدينية التي حاولت تعديل قانون العودة في العام 1970. في هذا التعديل، أُقرّ مساران للحصول على المواطنة الاسرائيلية؛ الأول مشروط بأن تكون الأم يهودية أو أنّ المرء قد تهوّد ولا ينتمي إلى ديانة أخرى، والثاني حسب صلة قرابة، أي أن يكون ابناً أو حفيداً ليهودي، زوجاً ليهودي، أو زوجاً لابن أو حفيد يهودي. وعلى هذا الأساس حصل نحو ربع مليون قادم جديد على المواطنة الإسرائيلية في سنوات التسعين. في هذا التعديل، حاولت دولة إسرائيل أن تجد حلاً وسطاً بين التيار الديني والتيار العلماني، ولم يُقبل اقتراح الأحزاب الدينية في إضافة العبارة «تهوّد حسب الشريعة». حذف هذه العبارة أعطى شرعية لتيارات دينية يهودية أخرى عدا الأرثوذكسية في عملية التهويد. في أعقاب هذا القرار، لم ينضم حزب «المفدال» إلى الائتلاف الحكومي برئاسة يتسحاق رابين في العام 1974. في العام 1977، بعد فوز «الليكود»، كان تعديل قانون العودة أحد بنود اتفاقية الائتلاف الحكومي بين «الليكود» والأحزاب الدينية، إلا أن القانون لم يعدل في نهاية الأمر بسبب اعتراض القيادات اليهودية الأمريكية. في الثمانينيات والتسعينيات، بسبب عدم تعديل قانون العودة كانت هناك سلسلة دعاوى حول هذا الموضوع، نتيجتها كانت أن محكمة العدل العليا اعترفت بالتهويد غير الأرثوذكسي الذي لا يُجرى إلا خارج إسرائيل. هذا القرار أدى إلى إلغاء بند القومية في الهويات الشخصية عام 2002.⁴⁵ في العام 1997 أُقيمت لجنة لبحث موضوع التهويد شملت مندوبين من جميع الطوائف الدينية، وأوصت هذه اللجنة بتأسيس معهد لتعليم اليهودية تحت إشراف الوكالة اليهودية يتعلم فيه من يريد أن يتهوّد ويكون بشراكة جميع الطوائف. في العام 2000، أُسست المعاهد المشتركة لدراسة اليهودية، ولكن لم يتوجه إليها كثيرون، وهكذا بقي الحال على ما سبق فيه المحاكم الدينية الأرثوذكسية هي التي تشرف على مسار التهويد.⁴⁶

التربية والتعليم: في فترة اليبشوف، الفترة التي سبقت تأسيس دولة إسرائيل، كان لكل واحد من التيارات السياسية والاجتماعية تيار تعليمي منفصل عن غيره. في المؤسسات التعليمية التابعة للتيار الديني، اتّبع برنامج تعليمي عامّ وديني، وتلقّت هذه التيارات مساعدات مالية من المؤسسات القومية، بينما استقلت المؤسسات الحريدية وتلقّت دعمًا من مصادر خارجية. بعد تأسيس دولة

45. أقرت اللجنة الدستورية في الكنيست عام 2002 إلغاء بند القومية من الهويات الشخصية. وقد قدّم الطلب عضو الكنيست عن حزب العمل حاييم رامون، كنوع من التسوية مع حزب شاس الذي أراد إلغاء بند القومية فقط للقادمين الجدد الذين لم يُعترف بيهوديتهم أو هُوّدوا تهويدًا غير أرثوذكسي. أفيشاي بن حاييم، اللجنة الدستورية: بند القومية سيحذف من الهويات الشخصية، واينت، 2002/03/13.

46. يتسحاق جال-نور ودانة بلاندر، المصدر السابق، ص 1054-1050، وكذلك: أسعد غانم، المصدر السابق، ص. ص. 117-120.

• تأثير الأحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في إسرائيل •

إسرائيل، أُقرَّ قانون التعليم الإلزامي (1949) وعليه كان على العائلات إرسال أولادها إلى واحد من بين ثلاثة تيارات تعليمية؛ التيار العمالي، أو التيار الرسمي، أو التيار الديني. فتنافست التيارات الثلاثة في استقطاب أطفال المهاجرين اليهود، واحتدم التنافس بين التيار العمالي والتيار الديني في استقطابهم. نتج عن هذا التنافس حلّ الحكومة وتقديم الانتخابات لتجري عام 1951. في العام 1953، سُنَّ قانون التعليم الرسمي، وفيه أُقرَّت ترتيبات «الستاتيكو» المتعلقة بالتعليم. فقد وُجِد هذا القانون التيار العمالي والتيار الرسمي تحت التيار الرسمي وأبقى على التيار الرسمي-الديني. يُعتبر هذا التيار وحدة مستقلة داخل جهاز التعليم الإسرائيلي، فهو يعمل بإشراف قسم التعليم الديني والمجلس للتعليم الديني، وهو تحت سيطرة مندوبي الأحزاب الدينية (وفي الأساس من حزب «المفدال») وبتمويل حكومي. ولهذا اعترِف بوجود تيار تعليمي حريدي مستقل وبتمويل حكومي لا يخضع لرقابة وزارة التعليم.⁴⁷ لا تنبع معارضة الجماهير اليهودية العلمانية لهذه التيارات من جوهرها التعليمي والتربوي فقط، بل كذلك بسبب تمويلها، إذ يحظى التياران الديني والحريدي بتمويل مستقل يُقرَّر في اتفاقيات الائتلاف الحكومية، وهذا يخل بمبدأ المساواة حسب وجهة نظر الجمهور العلماني. عند انضمام حزب شاس إلى الخارطة السياسية، كان هذا مرافقاً بظهور شبكة تعليمية جديدة (1986)، «منبع التعليم الديني في أرض إسرائيل» («معين هتوراه»)، إلى جانب شبكة التعليم التابعة لحزب «أغودات يسرائيل» والتي تدعى «التعليم المستقل» («هحنوخ هعتسمائي»). كما ذكرنا آنفاً، كانت الحكومة الإسرائيلية قد اعترفت بشبكة التعليم التابعة لأغودات يسرائيل كشبكة تعليمية مستقلة في العام 1953، ولذا عند تأسيس شبكة التعليم التابعة لـ «شاس» اعترفت بها الحكومة الإسرائيلية كشبكة تعليمية مستقلة في بداية سنوات التسعين. تتمتع الشبكتان بإدارتين مستقلتين، فهما تقرران مناهج التعليم وتشرفان على تنفيذها. تحصل الشبكتان على ميزانية عامة من وزارة التعليم وتديرانها على نحوٍ مستقل؛ ففي ميزانية وزارة التعليم هناك بنود منفصلة خاصّة بهاتين الشبكتين.

انتشر تيار التعليم الحريدي التابع لحزب «شاس» في مدن الضواحي، وقد ارتفع عدد صفوف هذه الشبكة من 253 صفّاً في العام 1993 إلى 846 صفّاً في العام 2000، وازداد عدد الطلاب بنسبة 50% بين السنوات 1995 و 2000 (من 21,750 طالباً في العام 1995 إلى 30,965 طالباً في العام 2000). ومقابل ازدياد عدد الصفوف وعدد الطلاب، ازداد التمويل لهذه المدارس، إلا أنه كان أعلى من نسبة ازدياد عدد الطلاب بسبب التمويل الذي حصل عليه حزب «شاس» في الاتفاقيات الائتلافية للحكومات المختلفة. من الجدير ذكره أن هذه التغيرات في تركيبة الطلاب في التيارات التعليمية المختلفة، وانخفاض عدد الطلاب في التيار الرسمي والتيار الديني، وازدياد عدد الطلاب في التيار الحريدي، تضع اتفاقيات «الستاتيكو» في مجال التعليم على المحك.⁴⁸

47. يتسحاق جال-نور ودانة بلاندر، المصدر السابق، ص 1055.

48. يتسحاق جال-نور ودانة بلاندر، المصدر السابق، ص.ص. 1056-1057.



• تأثير الأحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في إسرائيل •

الخدمة العسكرية⁴⁹: يقول الرابي ناريا⁵⁰ عن الخدمة العسكرية: «إن الجيش يحرس الجسد والمدارس الدينية تحرس الروح. الجيش يدافع عن اليهود والمدارس الدينية تدافع عن الديانة اليهودية». منذ تأسيس دولة إسرائيل، عارض الحريدون الخدمة العسكرية، لأنهم يعتبرون تعلم التوراة قيمة عُلّيا توازي جميع الواجبات الدينية. بالإضافة إلى هذا، إن معارضة الحريديين للخدمة العسكرية تدل على تحفظهم من الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل، فهم يرفضون فكرة إكراههم حماية الدولة العلمانية. كذلك يعلل الحريديون رفضهم الخدمة العسكرية بأنها ستبعد الشباب المتدينين عن طريق الدين، وهناك من يعلل الرفض بأن طريقة حياة الشباب الدينية ستحول دون اندماجهم في الخدمة العسكرية.

تُوجّل الخدمة العسكرية لطلاب المدارس الدينية حسب البند 36 من قانون الخدمة العسكرية (1986) وَفَقًا لسلطة وزير الأمن في تأجيل أو إعفاء خدمة عسكرية لأسباب تتعلق بالتعليم، أو الاستيطان الأمني، أو العمل الوطني، أو لأسباب عائلية، أو لأسباب أخرى. وعلى أرض الواقع، كل خريج مدرسة ثانوية درس التلمود وامْتُجِن فيه يستطيع الدراسة في مدرسة دينية (يشيفاه)، ومن يدرس في هذه المدارس عليه أن يكرس جل وقته في دراسة التوراة وأن لا ينشغل بأي أشغال أخرى حتى سنّ الـ 41. وهكذا لا يقع عليه واجب الخدمة العسكرية. أما إذا ترك دراسته، فعليه أن ينتظم في صفوف الخدمة العسكرية الإلزامية.

إن تسلسل أمر الإعفاء لطلاب المدارس الدينية يخفي في طياته مزيجًا من تلبية حاجات خاصة بالمتدينين وعملٍ سياسي خرج عن السيطرة. ففي العام 1951، أعلن دافيد بن غوريون، وزير الأمن آنذاك، في رسالة له: «حسب بند 12 من قانون الخدمة العسكرية أعفيت طلاب المدارس الدينية من الخدمة الإلزامية. هذا الإعفاء ينطبق فقط على طلاب المدارس الدينية الذين يدرسون التوراة وما داموا يدرسونها». في العام 1954، أمر وزير الأمن بنحاس لفون بتجنيد طلاب المدارس الدينية، إلا أنه ألغى الأمر بعد احتجاج مديري المدارس الدينية. في العام 1968، قررت لجنة وزارية أن تستمر في الترتيب القائم، إلا أنها حددت عدد الطلاب المُعْفَيْن بِـ 800 طالب في كل عام. في العام 1977، بعد فوز الليكود، ألغى قرار تحديد عدد المُعْفَيْن حسب اتفاقيات الائتلاف الحكومية بين الأحزاب الدينية الحريدية والليكود، بالإضافة إلى توسيع الأطر التعليمية التي يعفى طلابها من الخدمة العسكرية. وهكذا ارتفعت نسبة المُعْفَيْن الحريديين من 2.5% في العام 1977 إلى 6% في الثمانينيات ليصل إلى 15% في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أي ما يقارب الـ 55 ألف طالب.

قوبل هذا الإعفاء بالرفض من قبل مجموعات علمانية، وقُدّمت عدة دعاوى قضائية لإلغاء

49. يعتمد هذا البند على المصدر السابق ص.ص. 1062-1066.

50. (1913-1995)، الرابي ناريا هو من مؤسسي مركز المدارس الدينية التابعة لحركة «بني عكيفا» التابعة للتيار الديني القومي.



• تأثير الأحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في إسرائيل •

الإعفاءات، بيّدت أنها رُفضت في العام 1970 وفي العام 1981. في دعوة شبيهة قُدمت في العام 1986، قررت المحكمة أن الاعفاء يجب أن يكون وفقاً لقانون يسنه الكنيست الإسرائيلي، لا وفقاً لأمر إداري يصدر عن وزير الأمن، لأنه قرار تمييزي ومجحف، ولكنها رفضت الدعوة في نهاية المطاف مع توصيات لوزير الأمن بإعادة النظر في موضوع الإعفاءات. في العام 1997، أقرت المحكمة أن التداول في موضوع الخدمة العسكرية لطلاب المدارس الدينية يجب أن يكون في السلطة التشريعية، لا في السلطة القضائية. وبناء على ذلك، سُكّلت لجنة برئاسة أحد قضاة محكمة العدل العليا، تسفي طال، وحملت اللجنة اسم القاضي. طالبت اللجنة بإيجاد مخرج على هيئة «سنة مصيرية» فيها يقرر طالب المدرسة الدينية ما إذا كان باستطاعته الانخراط في خدمة جماهيرية معينة، مثل الخدمة العسكرية، أو في الإطفائية أو الخدمة المدنية. في العام 2002، عمل الكنيست بتوصيات لجنة طال وسنّ قانون «طال» الذي فيه تُوجّل الخدمة العسكرية لطلاب المدارس الدينية لمدة خمس سنوات. في العام 2006، قُدمت دعوى قضائية لإلغاء القانون، غير أن محكمة العدل العليا رفضت الدعوى مؤقتاً. وفي العام 2012، ألغت محكمة العدل العليا قانون «طال». بعد أن ألغي القانون، سُكّلت لجنة «تقاسم العبء»⁵¹ حسب اتفاقيات الائتلاف الحكومي بين «الليكود» و «كديما»، وكان من بين أهدافها أن تجد حلاً ملائماً لتجنيد الحريديين والعرب، وقُضت اللجنة بعد وقت وجيز من تشكيلها. بالرغم من هذا، قدم رئيس اللجنة، عضو الكنيست يوحنان بلسنر، توصياته التي طالبت الحريديين بتأدية الخدمة العسكرية الإلزامية حتى سنّ الـ 22، وطالبت بإلزام المتطهرين بدفع الغرامات، وأعفت 1,500 طالب من الخدمة العسكرية سنوياً⁵². لم تطبّق هذه التوصيات، وسُكّلت في العام 2013 لجنة وزارية جديدة برئاسة يعقوف بيري أوصت بإعفاء 1,800 طالب سنوياً، وإعفاء الملزمين بالخدمة من سنّ الـ 22 وما فوق، وكذلك لن تُفرض الغرامات الشخصية على المتطهرين بل على المؤسسات التي يدرسون فيها.⁵³ ما يمكننا استنتاجه من التحركات في هذا المجال في الأعوام الأخيرة أن الأحزاب الحريدية بقيت خارج دائرة اتخاذ القرار، في كل ما يخص تجنيد الحريديين -وليس هذا فحسب، وإنما من يتخذ القرار هو تحالف يبت-ليبد.

51. ضمت اللجنة أعضاء من الائتلاف الحكومي، ونواباً عن جميع أحزاب الائتلاف، باستثناء الأحزاب الحريدية التي قاطع أعضاؤها اللجنة.

52. أطيله شومفلي، قانون طال على الطاولة: شاس تجند بينيش، واينت، 11/05/2012. <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4227642,00.html>

53. موران أزولاي وروعي مندل، البيت اليهودي مع «قانون التجنيد»: تسوية تاريخية، واينت، 24/05/2013. <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4383496,00.html>

• تأثير الأحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في إسرائيل •

الجدول 2: الأحزاب الدينية والحريدية في الكنيست والحكومات.⁵⁴

انتخابات	المفدال / البيت اليهودي	أغودات يسرائيل / يهودوت هتوراه	بوعلي أغودات يسرائيل	شاس	نسبتهم من أحزاب الائتلاف	تحدد مصير الائتلاف / مصريية	عدد الوزراء	حقائب وزارية
1949	الجهة الدينية 16				16/73	نعم	3	الداخلية والهجرة / الرفاه / الأديان ومتضررو الحرب
1951	10	3	2		15/65	نعم	4	الداخلية والأديان / الصحة / المواصلات / الرفاه
1955	11				11/80	لا	2	الأديان والرفاه / البريد
1959	12				12/86	لا	2	الداخلية / الرفاه
1961	12				12/68	نعم	3	الداخلية والصحة / الأديان / الرفاه
1965	11		2		13/75	لا	3	الداخلية / الدينية / الرفاه
1969	12				12/102	لا	3	الداخلية / الدينية / الرفاه
1973	10				10/68	نعم	3	الداخلية / الدينية / الرفاه
1977	12	4			16/62	نعم	3	الداخلية / التربية / الأديان
1981	6	4			13/61	نعم	3	الداخلية والأديان / التربية / العمل والرفاه / استيعاب القادمين الجدد
1984	4	2		4	12/97	لا	3	وزراء بدون حقائب وزارية
1988	5	5		6	16/95	لا	4	الداخلية / استيعاب القادمين الجدد / الأديان / وزير بدون حقيبة
1992				6	6/62	نعم	1	الداخلية
1996	9	4		10	23/66	نعم	4	الداخلية / العمل والرفاه / التربية / المواصلات
1999	5	5		17	27/75	نعم	5	الصحة / العمل والرفاه / البنى التحتية / الإعمار والإسكان / الأديان
2003	5	6		11	22/92	لا	2	الرفاه / الإعمار والإسكان
2006	3	6		12	21/78	نعم	5	التجارة / الاتصال / الأديان
2009	3	5		11	19/74	نعم	5	الداخلية / الإعمار والإسكان / العلم / الأديان
2013	12	7		11	12/68	نعم	3	الإعمار والإسكان / الاقتصاد / شؤون المواطنين المتقاعدين / القدس والشتات / الأديان

54. يتسحاق جال-نور ودانة بلاندر، المصدر السابق، ص.ص. 1056-1057. وأيضاً انظروا موقع الكنيست: <http://main.knesset.gov.il/Pages/default.aspx>

• تأثير الأحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في إسرائيل •

خاتمة:

حاولت الأحزاب الدينية-القومية والحريدية، منذ نشأتها، التأثير على صنّاع القرار في إسرائيل. في بداية عهدها، كان تأثيرها ينصبّ في المجالات الدينية المتعلقة بالأحوال الشخصية، وكذلك في خلق إطار مستقل للحريديين لممارسة حياتهم بعيداً عن سلطة الدولة الصهيونية. استطعنا أن نرى من خلال هذه الورقة أن تأثير الأحزاب الدينية-القومية، في المجال الديني والأحوال الشخصية وقضايا التعليم المستقل، كان هو البارز في بدايات دولة إسرائيل، إلا أنه أخذ بالتراجع بعد أن احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أصبح شغلهم الشاغل هو تحقيق حلم «إسرائيل الكبرى». انشغال الأحزاب الدينية-القومية أفسح المجال أمام الأحزاب الحريدية لاستلام زمام أمور المسائل المتعلقة بالمجتمع الحريدي، وهو ما دفعهم لأخذ دور أكثر فعالية في الحياة السياسية، إضافة إلى نشأة حزب حريديّ جديد («شاس») هدفه الأساس حماية مصالح الحريديين بكل وسيلة دون الاكتراث للمتغيرات السياسية الخارجية. حيث استطاع الحصول على ميزانيات وأموال خاصة بواسطة اتفاقيات الائتلاف الحكومية على مر السنين لتعزيز شريحة ناخبيه. ومن مراجعة ميزانيات المساعدات التي تتلقاها هذه الشريحة، يمكن ملاحظة أن الازدياد أو التقليل فيها نابع من تغيير في مكانة الأحزاب الحريدية، وليس من تغيرات في الاحتياجات الاقتصادية لدى المؤسسات الحريدية. ولهذا تمسكت الأحزاب الحريدية بأن تكون حيادية سياسياً بعض الشيء كي تستطيع تحصيل المكاسب. أما في السنوات الأخيرة، فنحن نلمس تراجعاً في تأثير الأحزاب الحريدية، بينما يزداد تأثير الأحزاب الدينية القومية. إن التراجع في تأثير الأحزاب الحريدية كان بالأساس في جانب إعفاء المتدينين المتزمتين من الخدمة العسكرية، وعدم المشاركة في الائتلاف، وتراجع الميزانيات المخصصة للفئات الحريدية. ويمكن القول إن تراجع التأثير كان بسبب تغير في خارطة الحزبية الإسرائيلية وبروز حزب «يش عتيد» وحزب «البيت اليهودي»، ولأن المجتمع الإسرائيلي بات يعارض بوضوح وبشدة الامتيازات التي تحصل عليها الفئات الحريدية، ومنها عدم المشاركة في أسواق العمل، والإعفاء من الخدمة العسكرية، والامتيازات المالية. هذه الجوانب لم تعد مقبولة كما يتضح من متابعة الرأي العام الإسرائيلي ومن حركة الاحتجاج ونجاح الأحزاب الجديدة. عدم استجابة الأحزاب الكبيرة لهذه المطالب قد يشكل خطراً عليها في الانتخابات، والاستجابة لها قد تُفضي إلى معاقبتها من قِبَل الشرائح العلمانية أو المحافظة، وهي الفئات التي تشارك في أسواق العمل وفي دفع الضرائب وفي الخدمة العسكرية. أي إن تراجع التأثير نابع من تحولات سياسية، حزبية، اقتصادية واجتماعية، بالإضافة إلى الاعتبارات الانتخابية.



- تأثير الأحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في إسرائيل

